

استئناف المفاوضات بشأن تشكيل هيئة انتقالية

السودان : « المجلس » العسكري يعفو عن 235 متمرداً في دارفور



احتجاجات السودان



استئناف المفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في السودان وقادة حركة الاحتجاج

الثمانية، في حين أنّ الشخصية الثامنة سيختارها الطرفان معاً. من ناحية أخرى أقام بيان أذاعه التلفزيون السوداني بأن رئيس المجلس العسكري الانتقالي أمر الأربعاء بالعفو عن 235 «أسيراً» من حركة جيش تحرير السودان، إحدى جماعات التمرد النشطة في إقليم دارفور بغرب البلاد.

وذكر البيان المنسوب للفريق أول عبد الفتاح البرهان «بتم العفو عن المتهمين الأسرى من حركة جيش تحرير السودان البالغ عددهم 235».

وأضاف البيان «يطلق سراح المعنّين فوراً، ما لم يكونوا مطلوبين في إجراءات قانونية أخرى».

ومنح رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق أول عبد الفتاح البرهان «عفواً» عن 235 من متمردي «جيش تحرير السودان»، أحد أبرز الفصائل المتمردة في دارفور وإحدى قوى تحالف الحرية والتغيير. وجاء في بيان نقله التلفزيون الرسمي «يطلق سراح المعنّين فوراً ما لم يكونوا مطلوبين في إجراءات قانونية أخرى».

وأكد الوسيطان الثلاثة أن المفاوضات ستتطرق إلى مسألة الهيئة الانتقالية، وهي «مجلس سيادي» مؤلف من ثمانية مدنيين وسبعة عسكريين، وفق الخطة الانتقالية التي تلقت وكالة فرانس برس نسخة منها.

ويستكون «تحالف الحرية والتغيير» ممثلاً على الأرجح بسبعة من أصل المدنيين

وقال أحد قادة قوى الحرية والتغيير مدني عباس مدني بعد اجتماع قادة الاحتجاج خلال مؤتمر صحفي إن الحركة الاحتجاجية «قوتت أن تستجيب لدعوة التفاوض المباشر» لكن يشروط. وأشار مدني إلى أن من «الإشراطات» التي «وضعناها يجب أن يكون هناك مدى زمني مسوم لعملية التفاوض» نحن اقترحنا 72 ساعة. ليس لدينا ولا لدى الشعب السوداني مساحة للاستمرار في التفاوض الانهائي».

وتطالب الحركة الاحتجاجية أيضاً بالحصول على نسخة من نص الوساطة الذي يتضمن «التعهدات» التي اقترحتها الحركة، خصوصاً التعديل المتعلق بضرورة مناقشة تشكيلة الهيئة الانتقالية.

الانتقالي الحاكم وحركة الاحتجاج الرئيسية «تحالف الحرية والتغيير». وفي 20 مايو علقت المفاوضات إذ إن كلا الطرفين يريد إدارة المرحلة الانتقالية التي يفترض أن تمتد على ثلاث سنوات. وبلغت الأزمة ذروتها مع التفريق الدامي في الثالث من يونيو لاعتصام المتظاهرين أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، الذي أسفر عن عشرات القتلى وأثار موجة تنديد دولية.

وقامت إثيوبيا والاتحاد الإفريقي مؤخراً بوساطة لاستئناف المفاوضات ووضعاً خطة انتقالية. ودعا الوسيطان الثلاثة الطرفين إلى استئناف المفاوضات بدءاً من أمس الأربعاء.

الخارجية الأميركية موغان أورتيفاس أنّ «الوقت حان كي يتوصل المجلس العسكري الانتقالي إلى اتفاق مع تحالف الحرية والتغيير». وأضافت أنّ واشنطن تدعم «مطلب الشعب السوداني تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية».

وكان قادة حركة الاحتجاج والمقاومين الأربعة بشروط على دعوة الوسيطاء الإفارقة لاستئناف «التفاوض المباشر» مع المجلس العسكري بشأن نقل السلطة، وذلك بعد تجاذب استمر أسابيع عدة شهدت تشديداً في القمع.

ومنذ عزل الرئيس عمر البشير في 11 أبريل، تساعد التوتر بين المجلس العسكري

استأنف المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في السودان وقادة حركة الاحتجاج مساء الأربعاء، المفاوضات بشأن تشكيل هيئة انتقالية، في جلسة هي الأولى من نوعها منذ شهر تماماً، حين سقط عشرات القتلى خلال فض اعتصام للمتظاهرين أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم.

والتقى ثلاثة عسكريين بينهم نائب رئيس المجلس العسكري الفريق محمد حمدان دقلو الملقب بـ«حميدتي»، وخمسة ممثلين عن «تحالف الحرية والتغيير» الذي يقود الاحتجاجات، بحضور الوسيطاء من إثيوبيا والاتحاد الإفريقي في فندق في الخرطوم.

ورحبت واشنطن باستئناف الحوار، مؤكدة على لسان المتحدث باسم وزارة

السعودية: التحقيقات جارية في قضية اختفاء الطيار «الشريف»



الطيار السعودي عبد الله خالد الشريف

الرياض - «وكالات» : أكدت سفارة السعودية في القنصل، بأن جميع الجهات المعنية لا زالت تعمل وتبحث وتحقق في قضية اختفاء الطيار السعودي عبد الله خالد الشريف.

والتقى سفير السعودية لدى القنصل الدكتور عبد الله بن ناصر البصري، بمدير عام هيئة الطيران المدني الكابتن جيم سبيونجو، وذلك في مكتبه بحضور نائب المدير العام، ورئيس الاستخبارات بالطيران المدني.

وإثر ذلك اللقاء بحث آخر التطورات في قضية المواطن المفقود عبد الله خالد الشريف، وتبادل المعلومات، والأطلاع على التحقيقات التي تجريها الجهات المختصة في القنصل، من أجل العثور على المواطن الشريف.

وأفاد الوزير، بأن جميع الجهات لا زالت تعمل وتبحث وتحقق في هذه القضية، ومن جهته، قدم

الرياض - «وكالات» : أكدت سفارة السعودية في القنصل، بأن جميع الجهات المعنية لا زالت تعمل وتبحث وتحقق في قضية اختفاء الطيار السعودي عبد الله خالد الشريف.

والتقى سفير السعودية لدى القنصل الدكتور عبد الله بن ناصر البصري، بمدير عام هيئة الطيران المدني الكابتن جيم سبيونجو، وذلك في مكتبه بحضور نائب المدير العام، ورئيس الاستخبارات بالطيران المدني.

وإثر ذلك اللقاء بحث آخر التطورات في قضية المواطن المفقود عبد الله خالد الشريف، وتبادل المعلومات، والأطلاع على التحقيقات التي تجريها الجهات المختصة في القنصل، من أجل العثور على المواطن الشريف.

وأفاد الوزير، بأن جميع الجهات لا زالت تعمل وتبحث وتحقق في هذه القضية، ومن جهته، قدم

انتهاكات الحوثيين تدفع اليمنيات المختطفات للانتحار

سجون اسام الشرطة والمقاط العسكرية التابعة لها، وفق موقع «ديسمبر نت».

وتضمن التقرير شهادات لضحايا والفسارب ضحايا وشهود عيان تحدثوا عن اعتقالات تعسفية، وتعذيب نفسي وجسدي، وانتهاكات جسيمة تعرض لها النساء في السجون.

وأكدت المنظمة أن «نساء معتقلات تعرضن للتعذيب الشديد والمعاملة القاسية، مما دفعهن لحاولات الانتحار».

كشف تقرير حقوقي جديد، عن انتهاكات جسيمة تعرض لها اليمنيات المعتقلات في سجون ميليشيات الحوثي الإرهابية، والتي تدفعهن في نهاية المطاف إلى الانتحار.

ووفق التقرير الذي أصدرته «منظمة سام لحقوق الحريات» ومقرها جنيف، أمس الأول الأربعاء، بعنوان «ماذا بقي لنا»، ما تتعرض له النساء في اليمن في سجون ومعتقلات الميليشيات الحوثية بما في ذلك

دعوات للتظاهر بكثافة في ذكرى عيد استقلال

الرئيس الجزائري الانتقالي يعرض الحوار من جديد



مظاهرات الجزائر

الجزائر - «وكالات» : عرض الرئيس الجزائري الانتقالي عبد القادر بن صالح في خطاب مساء الأربعاء من جديد حواراً «تقود شخصيات وطنية مستقلة» ولا تشارك فيه الدولة أو الجيش، بهدف «أوجد» هو تنظيم انتخابات رئاسية في أقرب الأجل.

وقال بن صالح إنّ الحوار الذي «سيتم إطلاقه من الآن، سيتم قيادته ونسيجه بحرية وشفافية كاملة من قبل شخصيات وطنية مستقلة ذات مصداقية» وبغية «إبعاد أي تاويل أو سوء فهم» فإن «الدولة بجميع مكوناتها، بما فيها المؤسسة العسكرية، لن تكون طرفاً في هذا الحوار، وستلتزم بأقصى درجات الحياد طوال مراحل هذا المسار».

من ناحية أخرى دعت شخصيات جزائرية، الأربعاء، المواطنين للمشاركة بكثافة في تظاهرات في يوم الجمعة العشرين ضد النظام، الذي يصادف الاحتفال بالذكرى 57 لاستقلال الجزائر، إضافة إلى دعوات مماثلة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وجاء في نداء مسجل في شريط مصور على الإنترنت «ندعو كافة فئات الشعب الجزائري للخروج جماعياً وبكثافة يوم عيد الاستقلال المصادف للجمعة العشرين من الصراخ لتجعل من 5 جويلية، يولييو تجسيدا لتحرير الإنسان بعد تحرير الأرض» من الاحتلال الفرنسي في 1962.

شارك في تصوير الشريط أكاديميون، ودبلوماسي سابق، ومحام، ومسؤول في حزب صغير، ثلوا «نداء للشعب الجزائري».

للحفاظ على سلمية ثورته وشعبيتها ووحدتها ووطنيتها».

ضد المحتجين في الأسابيع الأخيرة، واتهم أكثر من ثلاثين منهم بـ«المساس بوحدة الوطن» وحيسوا في انتظار محاكمتهم لرفقهم الراية الأمازيغية في التظاهرات، خلافاً لأوامر رئيس الأركان الفريق أحمد قايد صالح، الرجل القوي في الدولة، الذي دعا إلى رفع العلم الجزائري فقط.

وفي رسالة للنيابة العامة أكد أكاديميون، وصحافيون، ومناضلون سياسيون، وأطباء، ومهندسون أنهم «رفعوا هم أيضاً الراية الأمازيغية خلال مشاركتهم في التظاهرات مثل الموقوفين».

وطالبوا على هذا الأساس باتهامهم أيضاً.

فترة الرئاسة المؤقتة، التي بدأت بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل الماضي، تحت ضغط الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة التي أصبحت تطالب برحيل كل رموز السلطة السابقة وبإفحام سياسي جديد.

وإفحام سياسي جديد، أعلن عنها الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح، لخمبار مرشحين، سيبقى الأخير في منصبه بعد انتهاء الفترة المنتخبة، علماً أن موعد هذه الانتخابات لم يحدد بعد.

وتأتي النداءات للتظاهر في وقت شددت السلطة لهجتها

الجزائري، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، للخروج في «أكبر مسيرة في التاريخ» وجعل يوم الجمعة 20 على التوالي منذ بدء الاحتجاجات في 22 فبراير «جمعة التحرير».

ونشر ناشطون صورة لافتة عبر تويتر، كتب عليها الجميع في الشارع من أجل يوم جمعة من الاستقلال الحقيقي الذي سيُشيد دولة قوامها العدالة والحرية والكرامة»، مشددة على أنه «يجب الخروج يوم 5 يوليو».

كما دعت تغريدة أخرى إلى جمع «ملايين المظاهرين» يوم الجمعة.

وهذا هو يوم الجمعة الأخير قبل 9 يوليو المحدد لنهاية

وموقع النداء هم المحامي والحقوقى مصطفى بوشاشي، والفقهاء الدستورية فليحة بن عيوى، والوزير والسفير السابق عبد العزيز رحابي، والباحث الاجتماعي ناصر جابي، والمحدث باسم حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الاجتماعية كريم طابو، والناشط السياسي سمير بلعربي.

وندد هؤلاء بـ«الاعتقالات» التي طالت مظاهرين في الأسابيع الماضية، وطالبوا «السلطة القائمة باحخاذ كل الإجراءات والقرارات في اتجاه القهدة، تعبيراً عن فتح الحوار للخروج من الانسداد السياسي السائد».

وتزايدت النداءات للشعب